

تفريغ شرع

فتح الملاح

عن الأئمة الأربعة

قام بها فريق التفريغ بموقع ميراث الأنبياء

فضيلة الشيخ

محمد بن هادي الملاح

مفظه الله



miraath.net

ميراث الأنبياء

Miraath.Net

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

يَسِّرْ مَوْقِعَ مِيرَاثِ الْأَنْبِيَاءِ أَنْ يُقَدِّمَ لَكُمْ تَسْجِيلَ الدَّرْسِ فِي شَرْحِ

مَجْلَدِ رَفْعِ الْأَمَلِ عَنِ الْأُتَمَةِ الْأَعْلَى

لِشَيْخِ الْإِسْلَامِ الْأَمِيرِ بْنِ تَيْمِيَّةٍ

- رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى -

لفضيلة الشيخ الدكتور
مُحَمَّدُ بْنُ هَادِي الْمَدِينِي

- حَفَظَهُ اللَّهُ -

ضمن فعاليات الدعوة التي أقامها بجامع معاوية بن أبي سفيان - رضي الله عنهما -
بمحفرة الباطن عام خمسة وثلاثين وأربعمئة وألف هجريًا.

نَسْأَلُ اللَّهَ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى أَنْ يَتَفَعَّ بِهَا الْجَمِيعُ.

الدَّرْسُ الثَّالِثُ

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على المبعوث رحمة للعالمين نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين.

اللهم اغفر للمؤلف ولشيخنا والسامعين أجمعين.

المتم:

قال المؤلف -رحمه الله تعالى- :

ومنها : أن كثيراً من الحجازيين يرون ألا يحتج بحديث عراقي أو شامي إن لم يكن له أصل بالحجاز، حيث قال قائلهم: نزلوا أحاديث أهل العراق بمنزلة أحاديث أهل الكتاب لا تصدقوهم ولا تكذبوهم!! وقيل لآخر: سفيان عن منصور عن إبراهيم عن علقمة عن عبد الله بن مسعود حجة؟ قال: إن لم يكن له أصل بالحجاز فلا.

وهذا الاعتقاد من أن أهل الحجاز ضبطوا السنة.

فلم يشذ عنهم منها شيء وأن أحاديث العراقيين قد وقع فيها اضطراب أوجب التوقف فيها...

Miraath.Net | ميراث الأندلس

التمهيد:

الحمد لله، والصلاة والسلام على رسول الله وعلى آله وصحبه أجمعين وعلى أتباعه بإحسان إلى يوم الدين.

أما بعد:

فهذا ما ذكره شيخ الإسلام -رحمه الله- هنا من الأسباب التي بُني عليها الخلاف، فتجد هذا الحديث مقبول عند العراقيين، وهو غير مقبول عند الحجازيين، وذلك لعدم وجود أصل له عندهم، لاعتقادهم أن أصل الحديث والسُّنة عندهم، وأيضاً لأن بلاد العراق فشا فيهم الكذب، ومن قبل الشيعة الروافض خاصة، كان مالك -رحمه الله- يقول لأهل العراق: **"عندكم محل الضرب، دار الضرب عندكم"** -يعني التي يُصنع فيها الكذب-.

والضرب عند العلماء قديماً الدار التي تُضرب فيها النقود العُملة الفضية، فتُصنع فيها العُملة، فيقول مالك: **"عندكم - للعراقيين - عندكم دار الضرب"** ، يعني محل صنع الكذب في الأحاديث، هكذا يقول عندكم دار الضرب يعني الكذب في الحديث على النبي - صلى الله عليه وسلم - يقول: **"يخرج الحديث من عندنا شبر ويعود إلينا من عندكم ذراعاً"**

فلفشو الكذب في بلاد العراق من قبل الشيعة الرافضة خاصة جعل أئمة أهل الحجاز يقولون هذا ويتوقفون في بعض الأحاديث التي جاءت من قبلهم، وهذا الكلام قاله مالك - رحمه الله - لما تكلم معه عبد الرحمن بن مهدي، قال: **"نحن جننا عندكم -يعني المدينة- فسمعنا أربعين حديثاً في أربعين يوماً، واحنا في بلدنا -يعني العراق- نسمع كل هذا في يوم"**، يوم واحد نسمع فيه هذه الأحاديث وأنتم أربعين ما سمعنا فيها إلا أربعين حديثاً، فقال له هذه المقالة، بل عندكم دار الضرب، يعني صناعة الكذب عندكم، وشهر عنه قوله الذي تقدم أن الحديث يخرج من عندنا شبراً فيعود إلينا من عندكم ذراعاً، فهذا الذي جعلهم يتوقفون في قبول أخبار العراقيين، ومع

أن فيهم الكبار والمحدثين الثقات الأثبات أمثال شعبة وأمثال الثوري وأمثال هؤلاء منصور المعتمر وغيرهم،

وإذا كان كذلك فبُني عليه أن هذا الحديث حُجة عند قوم، ولا يُحتج به عند آخرين، لا يحتج به عند آخرين، فبُني عليه أن العالم الحجازي مثلاً لا يعتمد هذا الحديث، فيحصل الخلاف بين العلماء في هذا، فله عُذره بسبب نظره هذه، وإن كان قد صح الحديث عند غيره وثبت عندهم، فإذا عُرِف تأويله في هذا الباب عُذر، ولم يُلَم؛ لأن الحديث قد يكون عند غيره ثابتاً ولا يكون عنده هو ثابتاً.

المتن:

وبعض العراقيين يرى ألا يُحتج بحديث الشاميين، وإن كان أكثر الناس على ترك التضعيف بهذا. فمتمى كان الإسناد جيداً؛ كان الحديث حجة سواء كان الحديث حجازياً أو عراقياً أو شامياً أو غير ذلك.

الشرح:

لأنه وُجد النصب أيضاً في الشام كما وُجد التشيع والرفض في العراق وفشا فيهم الكذب بسببه، أيضاً وُجد النصب في الشام، وُجد النصب في الشام، مذهب الناصبة وُجد في الشام، فهؤلاء يتشيعون لعلي ويكذبون له، وأولئك ضده ويكذبون عليه؛ ضده، فوجد هذا، فتجد هذا يتوقف لهذا الشيء، والآخر يتوقف لهذا السبب، وإن كان التحقيق أن المعول في هذا على صحة الإسناد.

متى كان الاسناد صحيحا فإن العبرة بذلك، فهذه وجهات نظر جعلت بعضهم يتوقف في أحاديث بعض الجهات فلا يَبني عليها، والآخر يقبل فيبني عليها، فحصل الخلاف بسبب هذا فهو لا يعتمد ردّ الحديث لكنه انطلق من منطلق التحري في حديث رسول الله - صلى الله عليه وسلم - فحصل ذلك.

المتن:

وقد صنف أبو داود السجستاني -رحمه الله- كتاباً في مفاريد أهل الأمصار من السنن، بيّن ما اختص به أهل كل مصر من الأمصار من السنن التي لا توجد مسندة عند غيرهم مثل المدينة، ومكة، والطائف، ودمشق، وحمص، والكوفة، والبصرة وغيرها إلى أسباب أخر غير هذه.

التنريح:

وهذا المراد به الكتاب هذا الذي صنفه أبو داود اسمه «التّفرد في السنن» هكذا اسمه، وابن تيمية -رحمه الله- وصفه قال: كتاباً في مفاريد، وإلا أصل الكتاب اسمه «التّفرد في السنن»، وله رمز عند العلماء، ومقصوده بهذا ليبيّن -رحمه الله- أن حديث النبي -صلى الله عليه وسلم- قد تفرّق في الأمصار وذلك بسبب تفرّق الصحابة -رضي الله تعالى عنهم- في هذه الأمصار فيكون هذا الحديث؛ هذه السُنّة مع هذا الصحابي، ورحل بها وحدث بها أهل ذلك المِصر، فلا توجد إلا عندهم، تفرّدوا هم بهذه الرواية؛ بهذه السُنّة، الذي ذهب إلى مصر تفرّد أهل مصر عنه بهذه السُنّة.

مثل: أخذ ماء جديد للأذنين، المشهور في الأحاديث أنه يُمسح الرأس والأذنين بهاءً واحد، جاءت السُّنة التي انفرد بها أهل مصر أنه يؤخذ ماء جديد للأذنين، فما من بلد نزل به صحابيٌّ من أصحاب النبي - صلى الله عليه وسلم - وحدث فيه إلا وتجد عندهم من الحديث ما ليس عند غيرهم.

فأنتم الآن، قد مر بنا البارحة، وسمعناه، حفظ بعض الصحابة لأحاديث وعدم اطلاع البعض الآخر عليها، ومثل لها - رحمه الله - بالخلفاء الراشدين فإذا كان على هذا النحو، فعقبة بن عامر نزل بمصر سيكون معه من الحديث ما لم يطلع عليه غيره، وقد خفي على غيره، حدث في مصر فلا يعرف إلا في مصر، وهكذا قلت، فهذا الذي سمّاه العلماء « مفاريد أهل الأمصار ».

أراد أبو داود أن يجمع هذا الكتاب فيه ليعين للناس أنه ما من أهل بلد إلا ويوجد عندهم من علم حديث رسول الله - صلى الله عليه وسلم - ما لا يوجد عند البلد الآخر، وذلك بسبب نزول صحابي يحفظ هذه السنة عندهم، ولم ينزل عند غيرهم، فلا تُعرف عند غيرهم وتُعرف عندهم، فكتب كتاباً « التفرد في السنن »، هذا اسم الكتاب، والمراد به كما قال شيخ الإسلام - رحمه الله تعالى - مفاريد أهل كل مصر من الأمصار، في هذه السنن التي لا توجد مسندة عند غيرهم، أهل مكة ينفردون بشيء، وأهل الطائف ينفردون بشيء، وأهل مصر ينفردون بشيء، وأهل الكوفة ينفردون بشيء، وأهل حمص ينفردون بشيء، وأبو داود - رحمه الله - أهل لأن يكتب مثل هذا، فقد رحل رحلة طويلة عظيمة، ابتدأها من بلاد خراسان ونيسابور حتى انتهى فيها إلى مصر والحجاز،

فجاء بلاد نيسابور، وجاء بلاد خراسان، وجاء بلاد الري، ثم خرج إلى بغداد، ثم نزل إلى الكوفة، ثم نزل إلى البصرة، ثم نزل إلى مكة، ثم رجع مرة أخرى إلى البصرة ثم رجع إلى الكوفة ثم جاء إلى دمشق ثم ذهب إلى حمص ثم ذهب إلى حلب ثم ذهب إلى حرّان ثم عاد مرة أخرى إلى بلاد الشام، ثم نزل إلى فلسطين ثم جاء إلى الرملة، ثم دخل إلى مصر وانتهى بمصر، ثم عاد بعد هذه الرحلة الطويلة وألف الكتب -رحمة الله تعالى عليه-.

فهذه الرحلة الطويلة أطلعت على ما عند أهل هذه الأمصار من السنن، فيجمع، فيمر بأهل الكوفة ولا يجد هذا الحديث إلا عندهم، يمر بأهل حمص لا يجد هذا الحديث إلا عندهم، يمر بأهل دمشق لا يجد هذا الحديث إلا عندهم، فكان كذلك، قَدِمَ بغداد وهي محل فحول العلماء، وكعبة العلم في ذلك الحين؛ الحفاظ والمحدثون والفقهاء كلهم متوافرون فيها، على رأسهم أحمد بن حنبل وابن المديني ويحيى بن معين وأبو إسحاق، وأمثال هؤلاء روى عنهم، نزل إلى الكوفة فروى عن الربيع البجلي، نزل إلى البصرة فروى عن أمثال المسدد، ومسلم بن إبراهيم الفراهيدي (.....)، ثم نزل إلى الحجاز ثم إلى مكة، فأدرك عبد الله بن مسلمة القعنبي في آخر حياته، وروى عنه وأخذ عنه، وهكذا عاد مرة أخرى إلى هذه البلاد فدخل الشام فسمع من أبي النضر وإسحاق بن إبراهيم الفراديسي ثم خرج إلى حمص وسمع من شريح الحمصي وطبقته، ثم ذهب إلى حلب وسمع من أبي توبة ربيع بن نافع الحلبي، ثم جاء إلى حرّان، روى عن أبي جعفر نفيل الحراني وهكذا حتى انتهى إلى مصر، وروى عن أشهر من كان فيها، ومن أشهرهم أحمد بن صالح المصري المعروف بأبي جعفر بن الطبري، كان رجلاً مهاباً -رحمه الله- كان لا

يدخل عليه الأحداث، يُقال إن ابن أبي داود كان مع أبيه، يقال، وأخذ يتكبر في هذا حتى يكون مع الكبار ليروي عن أحمد بن صالح المصري، أبو جعفر الطبري الحافظ، وحافظ النسائي بلا حجة، الصحيح أنه ثقة حافظ - رحمه الله تعالى -.

فالشاهد في هذه الرحلات جميعا يجمع ما في الكوفة، ويقول فاتني فلان، وأدركت فلانًا، دخل بغداد؛ قال دخلت وهم يقولون مات بالأمس عفان بن مسلم الصفار، ودخل البصرة وهم يقولون مات عثمان المؤذن فأدرك صاحب البصرة وصلى عليه وذاك فاته، وأدرك عبد الله بن مسلمة القعنبي فلم يفته، فروى عنه في أيام الحج، والقعنبي توفي في منتصف المحرم سنة مائتين وعشرين للهجرة، فحينما يمر هذه البلاد ويأخذ ما في هذه البلدة، وما هذه البلدة، وما في هذه البلدة، هذا يستطيع يقارن، يجد هذا الحديث لا يوجد إلا هنا، ويجد هذا الحديث لا يوجد إلا هنا، وهذا الحديث لا يوجد إلا هنا، دارت الأسانيد به على أهل هذه البلدة، فمكَّنه هذا في هذه الرحلة الطويلة أن يكتب كتابه «التفرد في السنن»، وذلك بذكر كل سُنَّة ومن تفرد بها من أهل الأمصار وهذا لا يكون إلا للحفاظ الجامعين، فمن رحل هو الذي يُحصِّل الفوائد، ولهذا قالوا: **"من لم يكن رحلةً لن يكون رحلةً"**، الذي ما يرحل لا يُرحل إليه؛ لأنهم ما يجدون عنده فوائد، لا يجدون عنده عوائد، لا يجدون عنده زوائد، على ما عندهم من العلم لذلك قال الإمام أحمد: **"الرجل يرحل في طلب الحديث والعلو في الحديث، أمر يكتفي بما في بلده؛ فقال: [يبييبييه]** والله! يقول الراوي شديدا، يرحل في ذلك"؛ الي ما يرحل لا يحصل.

أربعة لا تؤنس منهم رشدًا:

1. ابن المحدث - أول واحد - (ما تحصل عنده شيئًا) زاهد [خلاص] ما يقيم وزنا لأبيه، ولا يستمع له، ولا يجلس بين يديه، تجده لاهٍ، مُعْرِضًا، والناس يتهافتون على أبيه.
 2. وحارس الدرب ما تحصل منه فائدة؛ مشغول بالحراسة.
 3. ومنادي القاضي هذا ما تؤنس منه رشدًا، ما تحصل عنده علم، ما تجلس معه، وهو أصحاب القضية الفلانية فلان مع فلان طول الوقت هكذا.
 4. وطالب حديث لا يرحل في طلبه.
- هؤلاء الأربعة يقول فيهم السلف -علماء الحديث- لا تؤنس منهم رشدًا؛ ابن المحدث، وحارس الدرب، ومنادي القاضي، وطالب حديث لا يرحل في طلبه، فالذي يرحل هو الذي إليه يُرحل؛ لأن الناس يعلمون أنه عنده فوائد، وأبو داود من هؤلاء، بل إن الأمير ولي العهد الموفق لما خربت البصرة بسبب فتنة الزنوج وتدمرت، وهرب منها أهلها، بسبب خروج الزنج على دولة بني العباس وكانوا يهاجمونها ثم يذهبون إلى فارس، يدخلون إلى (...) ويذهبون إلى فارس، وكانوا يسطون عليها، وجلست فتنة الزنج عشرين عاما، وما استطاع القضاء العباسيون عليها حتى في الأخير قاد ولي العهد الجيش بنفسه، ثم قضى عليهم لكن بعد ما تدمرت البصرة، وهرب الناس منها، وأصبحت خرابا جاء أبو أحمد الموفق إلى أبي داود في غير وقت مجيء.

فقال له خادمه: إن الأمير أبا أحمد الموفق بالباب، قال: ائذن له، فدخل، فسلم عليه، فقال: إن لي بك حاجة، قال: أصلح الله الأمير، قل، قال: أما الأولى فأريد منك أن تقدم البصرة، فتستوطنها، فيتوافد عليك طلاب العلم فتعمر بك وبهم، ما في (...) ولا إعادة إسكان ولا مبانٍ، لا، العلماء بهم تحيا البلاد، قال: فتعمر بك وبهم، فقال: نعم هذه واحدة، والثانية؟ قال: أن تخص أولادي بمجلسٍ تسمعهم به السنن، فإنهم لا يجلسون مع العامة، قال: فأما هذه فلا، فإن الناس في العلم سواء، فعرف أنه لا سبيل له إلى هذا فضرب لهم الحجاب والستار فكانوا يأتون ويسمعون من خلف الستار، منفردين عن الناس، ولكن كلهم في مجلسٍ واحد، ما في تخصيص لهؤلاء.

الشاهد قدم البصرة هذا الطلب يدلك على ماذا؟ يدلك على منزلة الإمام أبي داود، وفعلاً استوطن البصرة وتوافد عليه الطلاب من كل مكان، فعمرت بهم، وكل واحد سكن بالبصرة لأجل أبي داود وقامت حركة الحديث والعلم بالبصرة، فحييت به البصرة، فالرجل بهذه المثابة عنده من الحفظ الشيء العجيب؛ إذا كان السنن أخرجه من أربعمئة ألف حديث محفوظة له، أخرج منها خمسة آلاف، فلا يستغرب أن يؤلف كتاباً بعد هذه الرحلة الطويلة التي زادت على عشرين سنة وهو راحل - رحمه الله تعالى - .

فالمقصود أنه أُلّف هذا الكتاب ليبين أنه ما من أهل قطر إلا عندهم من السنن التي تفردوا بها ما لا يوجد عند غيرهم، وذكر هذا، وإذا كان كذلك فتجد هذا القطر علماءه يُفتون بهذه السنة، والقطر الآخر لا يعرفونه؛ لم تبلغهم، فربما أفتوا بخلافها، أليس كذلك؟ هذا هو.

فهذا التفرد انبنى عليه حصول الخلاف، هؤلاء قالوا بسنة بلغتهم، وهؤلاء لم يقولوا بها لأنها لم تبلغهم، فهذا من الأسباب التي حصل من أجلها الخلاف بين العلماء، ولذلك قال الشافعي - رحمه الله - لأحمد: **"إذا صح الحديث عنكم فأخبروني به، حتى أذهب إليه كوفياً كان أو بصرياً أو شامياً...إلى آخره"**.

المتن:

قال - رحمه الله -: السبب الرابع اشتراطه بخبر الواحد العدل الحافظ يخالفه فيها غيره.

مثل : اشتراط بعضهم عرض الحديث على الكتاب وعلى السنة.

الشرح:

هذا الشرط غير صحيح، هذا الشرط غير صحيح، والحديث فيه ضعيف، موضوع، لا يثبت، الحديث الذي يُروى فيه موضوع **" إذا أتاكم الحديث عني فاعرضوا الحديث على القرآن فإن وجدتموه يوافقه وإلا فكذب "** هذا غير صحيح، فتجد بعضهم يشترط هذا الشرط بناءً على هذا ولعل مثل هذا الحديث لا يثبت فيرد بعض الأحاديث يرى أنها مخالفة، هذا الشرط غير صحيح.

المتن:

واشتراط بعضهم أن يكون المحدث فقيهاً إذا خالف قياس...

الشرح:

وهذا عند الحنفية، وغير صحيح، لا يشترط أن يكون المحدث فقيهاً، يعني الراوي لا يشترط أن يكون الراوي هذا هو الأدق، لا يُشترط أن يكون الراوي فقيهاً - هذا هو الأدق -،

فهذا الشرط عند الحنفية، إذا روى حديثاً يخالف الأصول ينظرون فيه لابد أن يكون إيش؟
فقيهاً،

وهذا من الشروط المختلف فيها، في شروط الصحيح المختلف فيها، هذا الشرط أن يكون
راوي الحديث الذي يخالف قياس الأصول، لابد أن يكون فقيهاً، هذا الشرط من شروط
الصحيح المختلف فيها،

الجمهور ردوه، وهو المعمول به عند الحنفية، بل بعض متأخري الحنفية غلا فيه حتى ردَّ
أحاديث ثابتة في الصحيح، مثل حديث المسرة الذي رواه أبي هريرة - رضي الله تعالى عنه - بل
أسرف وقال: إن أبا هريرة ليس بفقيه، فردَّ حديثه لأنه بخلاف قياس الأصول،

قال الحفاظ - رحمهم الله - : (حفاظ الحديث والسنة)، قال: **"هذا القول قائله لم يؤذ به إلا
نفسه"**، آذى به نفسه، ما آذى أبا هريرة - رضي الله عنه - .

فالشاهد يحصل مثل هذا الاشتراط ولكنه غير صحيح، فإن النبي - صلى الله عليه وسلم -
يقول: **«نَضَرَ اللَّهُ امْرَأً سَمِعَ مِنَّا حَدِيثًا فَحَفِظَهُ حَتَّى يُبْلَغَهُ غَيْرُهُ فَرُبَّ حَامِلٍ فِقْهٍ إِلَى مَنْ هُوَ
أَفْقَهُ مِتَهُ وَرُبَّ حَامِلٍ فِقْهٍ لَيْسَ بِفَقِيهِ»** «وَرُبَّ حَامِلٍ فِقْهٍ إِلَى مَنْ هُوَ أَفْقَهُ مِتَهُ»
فأثبت في هذا الحديث الثلاث المراتب:

من ليس له إلا مجرد الرواية، ومن كان راوياً فقيهاً، ومن انتهى إليه الرواية وهو أفقه، فالنبي
- صلى الله عليه وسلم - لم يشترط في هذا الحديث الفقه في روايته للأحاديث وإنما اشترط
الضبط؛ الحفظ قال: **«نَضَرَ اللَّهُ امْرَأً سَمِعَ مِنَّا حَدِيثًا فَحَفِظَهُ»** فشرط التحديث والرواية
مُنصب على الحفظ والضبط،

أما مسألة التفقه هذا باب آخر، ولهذا قال: «فَرُبَّ مُبَلِّغٍ أَوْعَى مِنْ سَامِعٍ» وهنا «فَرُبَّ حَامِلٍ فِقْهٍ إِلَى مَنْ هُوَ أَفْقَهُ مِنْهُ وَرُبَّ حَامِلٍ فِقْهٍ لَيْسَ بِفِقْهٍ»

فما اشترط في التبليغ للأحاديث والسنن إلا الحفظ، «نَضَرَ اللَّهُ امْرَأً سَمِعَ مِنَّا حَدِيثًا فَحَفِظَهُ حَتَّى يُبْلِغَهُ غَيْرَهُ فَرُبَّ» فقلوه: «سَمِعَ مِنَّا حَدِيثًا فَحَفِظَهُ» فما اشترط للتبليغ والرواية الضبط، والضبط ضبطان:

➔ ضبط صدر،

➔ وضبط سطر،

فضبط السطر في الكتاب، وضبط الصدر في القلوب، وضبط الصدر أن يحافظ على ما حفظ، يعني يتعهد محفوظه بالمراجعة، والمذاكرة والتدارس، أن يحفظ هذا بحيث يستحضره متى شاء أن يرويه، هذا حفظ الصدر،

وأما حفظ السطر وهو الكتاب فهو أن يحافظ على كتابه من التحريف والتغيير والتبديل، حتى يُحَدِّثَ به، يعني كتابه الذي تحمّل فيه بالأسانيد، يُمسكه ما يُعِيرُهُ أَحَدًا، يحفظه، يحافظ عليه، فإذا حَدَّثَ بما فيه واشتهر بين الناس، لا بأس لأن بعد ذلك ما يستطيع أن يكذب عليه، قد حَدَّثَ به الناس، لكن إذا كان من جاء أخذ، ربما زادوا فيه وهو يضعف حفظه.

وبعضهم استغل هذا بالعكس لا يُخرج كتابه ليزيد فيه هو على ما حُفِظَ وهذا قد حصل كما حصل ليعقوب بن حميد بن كاسب، فإنه قد حَدَّثَ بأحاديث لا يعرفها الناس إلا مرسله، فأهل الحديث إذا جاء ما ينكرون يطلبون الأصول، لأن الإنسان إذا حَدَّثَ من الصدر فجاء بما يُنكَرُ

طلبوا الأصل كما حصل البخاري مع شيوخه وأنكر عليهم فجاءوا بالأصول فوجدوها على ما يقول، وهكذا غيره -رحمهم الله-.

كان البخاري يجلس في المجلس واحد كلهم يكتبون وهو لا يكتب، يحفظ ثم يرجعون يصححون على حفظه، هكذا الدارقطني، هكذا ابن أبي داود، فإنه قد جاء بغداد وهو قادم من الحج فيما أظن، فقالوا: حدثنا، طلبوا منه أن يعقد مجلساً فاعتذر، فقال: كتبي ما هي معي، وهو يريد أن يمشي، يسافر إلى بلاده إلى سجستان فجعلها عذراً قال: كتبي ليست معي، فقالوا: ابن أبي داود تحتاج إلى كتاب؟! فاستفزوه، قال: فاكتبوا، فأملى عليهم عشرين ألف حديث من حفظه، قالوا حتى يذهب معك واحد منا إلى بلدك، فينظر في أصولك، قال: لا بأس فاستصحبه معه، ولما وصل بلده عرض عليه هذا الذي حدثهم به عرضه على أصله فما وجدوه خطأ إلا في اثنين من عشرين ألف حديث، واثنين واحد منها لم يخطئ فيه حدث به خطأ كما سمعه وتحمله خطأ فالعهد في ليست من أبي داود وإنما العهدة على من؟ على شيخه ومن فوقه؛ الذين أخطأوا وهو سمعه هكذا مغلوطاً فحدث به كما سمعه فبقى الخطأ في كم؟ واحد، تسعة عشر وتسعمائة وتسعة وتسعين حديثاً على الصواب، وأخطأ في واحد.

فمثل هذا عند العلماء الأولين معروف موجود يعقوب بن حميد بن كاسب حصل له من هذا فإن الطلبة كانوا بين يديه وأبو داود كذلك معهم فحدثهم بأحاديث أنكرها أبو داود لا يعرفها إلا مرسلة وهذا جاء بها مسندة فأرادوا أن ينظروا في كتابه قالوا أعط لنا كتابك الأصل الذي سمعت هذا يدل على الحفظ وإلا ما هو حافظ ما ينكر الغلط، قال: أرنا كتابك هات الأصول

نطلع عليها فدافعنا يقول: أبى ثم بعد ذلك أخرجها لنا، فنظرت فوجدتها قد وُصلت بخط طري يعنى يزيد فيها الصحابي الصحابي وهذا جرح شديد في يعقوب بن حميد بن كاسر متهم ولذلك الحافظ - رحمه الله - حينما قال عنه إنه صدوق وسيئ الحفظ أو نحو ذلك هذا الكلام ما هو صحيح هذا مجروح جرحاً شديداً وممن عاينه وممن وقف عليه، وأبو داود من المعتدلين الذين يُعتمد على جرحهم فرفع الحافظ ابن حجر له في التقريب فيه تساهل - رحمهم الله جميعاً -.

فالحاصل يحدث مثل هذا وإنما يحصل هذا للحفاظ الذين قد من الله عليهم بهذا، أما مثل أهل هذا الزمان تقول له زيد فيسمعه عذراء، ويكتبه خالد، وينطق أبو بكر، هذا كيف يدرك الغلط؟! الله المستعان.

فالشاهد أن هذا الشرط غير صحيح وإنما الذي عليه جماهير علماء الحديث أنه إنما يُشترط فيه التبليغ، والتحديث، الضبط، بنص حديث رسول الله - صلى الله عليه وسلم - الدليل فيه واضح (سمع منا حديثاً فحفظه حتى يبلغه) فلا يشترط في هذا إلا الحفظ، أما ما زادوه هنا أن يكون المحدث فقيهاً إذا حدث بحديث يخالف قياس الأصول هذا قالت به الحنفية وهو من الشروط المختلف فيها والجماهير كلهم تركوها، وقد ذكر هذا في التدريب - تدريب الرواي وغيره.

المتم:

اشتراط بعضهم انتشار الحديث وظهوره إذا كان فيما تعم به البلوى.

النشر ج:

وهذا كذلك ليس من الشروط المجمع عليها؛ لأن هناك شروط مجمع عليها وهناك شروط مختلف فيها فأما المجمع عليها: كأن يرويه عدل، تام الضبط، بإسناد متصل، ويسلم من الشذوذ والعلة، هذا هو الصحيح، خفيف الضبط ويسلم من الشذوذ والعلة عن العدل بالإسناد المتصل هذا هو الحسن.

والضعيف إذا تعددت طرقه وكان ضعفه خفيفاً فهو الحسن لغيره فلم يشترط هذا الشرط وهو ظهوره إذا كان فيما تعم به البلوى وهذا الشرط مُخْتَلَفٌ فيه والعلماء جماهير أهل الحديث على خلافه.

ولكن عند من يشترطه تجده لا يأخذ بهذا الحديث يرى أن هذا الحديث بما تعم به البلوى ولا يقبل فيه هذا الحديث؛ لأنه ما هو مشهور، ما هو مشتهر ظاهر، مستفيض، فتجده من هذا الباب لأنه عنده شروط اشتراطها، وإن كان الجماهير لا يوافقونه فيطبقها فيرد بعض الأحاديث؛ لأن الشروط ما توافرت فيها، لا أنه يتعمد رد حديث رسول الله - صلى الله عليه وسلم - وإنما مقصده التحفظ والتثبت لسنة رسول الله - صلى الله عليه وسلم - وإن كان قوله عندنا غير

رجيح بل هو مرجوح، لكن هذا شرط اشترطه هو على نفسه فحصل بسببه أنه لم يعمل ببعض الأحاديث ولم يقبلها؛ لأنه لم يتوافر فيها الشروط؛ شروط القبول عنده.

المتن:

إلى غير ذلك مما هو معروف في مواضعه.

الشرح:

ومواضعه كتب علم الحديث ، مواضعه هي كتب أصول الحديث

واقراً كتاباً يغير الاصطلاح به ❀❀❀ تدري الصحيح من الموصوف بالسقم

فلا بد من أن تقرأ كتاباً في الاصطلاح، حتى تعرف الصحيح وتعرف السقيم وتعرف الذي يُسَمُّ وليس بسقيم، والذي يُصحح وليس بصحيح بناء على الشروط المختلف فيها.

واقراً كتاباً يغير الاصطلاح به ❀❀❀ تدري الصحيح من الموصوف بالسقم

هذا محله علوم الحديث؛ فعلوم الحديث يُثَبَّتُ بها العرش وهو الأدلة، وعلوم الأصول يُحَسَّنُ بها النقش وهو الاستنباط.

فلا بد لطالب العلم من أصول الحديث التي يُثَبَّتُ بها العرش ويثبته، ولا بد من أصول الفقه التي يُحَسَّنُ بها النقش وهو الاستنباط من الأحاديث والتفقه من الأحاديث.

المتن:

السبب الخامس أن يكون الحديث قد بلغه وثبت عنده.

النتيجة:

الآن انتهت هذه الشروط التي ذكرها - رحمه الله تعالى -، وهو أن من الأسباب التي يحصل بسببها ترك بعض السنن عند بعض العلماء؛ اشتراط بعضهم شروطا يُخَالَفُ فيها غيره؛ في تصحيح الحديث، وقبوله.

فَرَدَهُ، لا من باب التعنت كما قلنا لرد السنة، وإنما من باب أنه لم يجتمع فيه شروط القبول، وإن كانت عند غيره متوفرة، فهذا سبب من الأسباب، لذلك تجد هذا العالم يعمل بهذا الحديث، وهذا العالم لا يعمل بهذا الحديث، بغض النظر هل شرطه صحيح ولا لا؟، بغض النظر عن هذا.

هذا تجد العلماء يحاكمونه فيه في كتب علم الحديث لكن هو كعذر قائم وموجود، حصل بسببه ترك بعض السنن؛ لأنها ليست على ميزانه في ميزان القبول.

المتن:

قال - رحمه الله - السبب الخامس أن يكون الحديث قد بلغه وثبت عنده لكن نسيه وهذا يرد في الكتاب والسنة.

التشرح:

أن يكون الحديث قد بلغه وثبت عنده لكن نسيه، نسيه قد يتذكر إذا ذُكِّر، وقد لا يتذكر، فتجده يعمل باجتهاده، وأنت ترى أنه خالف السنة، وهو لا يذكر هذه السنة، أنت ترى أنه خالف السنة وهو لا يذكر هذه السنة، نسيها تماما بل بعضهم ربما يُذَكِّر، ويُذَكِّر، ويُذَكِّر بها وهو لا يذكرها ويكون معك سمعها، نسي، فتجده يعمل بخلافها، لأنه خالي الذهن من هذه السنة، ما عنده علم منها، وذاك ما حصل لعمار وعمر - رضي الله تعالى عنهما جميعاً - في قصة التيمم، ساقه المصنف.

المتن:

مثل الحديث المشهور عن عمر - رضي الله عنه - أنه سئل عن الرجل يُجَنَّب في السفر فلا يجد الماء فقال لا يصلي حتى يجد الماء وقال له عمار يا أمير المؤمنين أما تَذَكَّرُ إذ كنت أنا وأنت في سفر الإبل.

التشرح:

انظر هذا أما تذكر إذ كنت أنا وأنت في سفر، اسمع الباقي.

المتن:

أما تذكر إذ كنت أنا وأنت في سفر الإبل، فأجنبنا فأما أنا فتمرغت كما تتمرغ الدابة وأما أنت فلم تصل، فذكرت ذلك للنبي - صلى الله عليه وسلم - فقال إنما كان يكفيك هكذا وضرب بيديه الأرض فمسح بهما وجهه وكفيه فقال له عمر اتق الله يا عمار فقال إن شئت لم أُحَدِّثْ به فقال: (بل نُؤَلِّيك من

ذلك ما توليت) ، فهذه سنة شهدها عمر ثم نسيها حتى أفتى بخلافها وذكره عمار فلم يذكر وهو لم يكذب عمارا، بل أمره أن يحدث به.

النسخ:

هذا عمر، ومن مثل عمر في الحفظ! شيء عجيب - رضي الله تعالى عنه - من صناديد الجاهلية والإسلام - رضي الله عنه - حافظة عجيبة، ومع ذلك نسي، والقصة حصلت له مع عمار، وهذا أعجب وأعجب عند السامع، وإلا الإنسان قد يحدث له الشيء وينساه، دواعي الحفظ متوفرة ولا لأ؟ الذي يحصل له القصة الغالب ما ينساه، وعمر مع ذلك مع قوة حافظته نسيها ولم ينسها فقط ولم يجد من يذكره، بل عمار معه وذكره وهو قد أغلق على حافظته في هذا، ما يتذكر أبدا ثم أخذ يقول له: اتق الله، ذكر، قال أما تتذكر حينما بعثنا النبي - صلى الله عليه وسلم - أنا وأنت في حاجة له، كنا في سفر فأجنبنا أنا وأنت جميعا، احتلما، فلم تصل، وأنا تمعكت أو تمرغت - ورد هذا وهذا - كما تمرغ الدابة؛ لأنه ما كان عندهم علم بصفة التيمم، الآن صفة التيمم خفيت عليهم جميعا، فقال تمرغت كما تمرغ الدابة، عمار لا علم عنده، وعمر لا علم عنده، لو كان عند عمر علم لعلمه كيف يتيمم، ما يتركه، فدل ذلك على أنهم أيضا خفيت عليهم سنة التيمم، ويذكر بهذه القصة كلها وعودهم إلى النبي - صلى الله عليه وسلم - وإخباره بما صار فصوب عمارا في أصل الفعل وهو الصلاة بالتيمم، ولكن صحح له كيفية التيمم، ولم يصوب عمر - رضي الله عنه - في تأخير الصلاة حتى يجد الماء.

فالشاهد هذه السنة عمر حفظها ونسيها؛ فالعالم قد يحفظ الحديث وينساه فيعمل بالقياس وبالاجتهاد، وقد يكون القياس والاجتهاد على خلاف هذا الحديث، فعمر لم يُكذّب عماراً، وإنما قال نوليك ما توليت، وعمار تأدب مع عمر، هذا الكلام كان في خلافته، قال يا أمير المؤمنين إنه بما جعل الله لك علي من السمع والطاعة إن شئت ألا أحدث بهذا الحديث، لا أحدث به، [شوف] سنة النبي - صلى الله عليه وسلم - تقول أنت تمنعني لو ما تمنعني ما أحدث بهذا الحديث، ما أحدث به.

اليوم لو قال إنسان هذا القول، يقول هذا يمنع عن السنة، يمنع القعود بالتحديث بسنة النبي، هذا يحارب السنة، لكن انظر فقه الصحابة، يا أمير المؤمنين إنه بما جعل الله لك علي من السمع والطاعة إن شئت ألا أحدث بهذا الحديث، لا أحدث به،

فقال: لا، بل نوليك ما توليت، ما دمت حافظاً نوليك ما توليت، أنت وذاك، فمن حفظ حُجة على من لم يحفظ، فهنا عمر نسي وهو أجل من عمار، وعمار حفظ - رضي الله تعالى عنه - وعمر لم يُكذّب، وعمار احترامه ووقّره، فصرح له عمر - رضي الله عنه - فقال له بل نوليك ما توليت، فإذا كان هذا مع أصحاب رسول - صلى الله عليه وسلم - فغيرهم من باب أولى، أن العالم قد يكون عنده السنة وينساها ثم يُفتي بخلافها وإذا ذُكر، هو بين أمرين إما أن يتذكر وإما ألا يتذكر، فإن تذكر هذا من فضل الله سيعود، وإما ألا يتذكر مثل عمر فحينئذ يُحيل على من تذكر، وعمر أفتى بخلافها.

كان إبل النبي - صلى الله عليه وسلم - الصدقة في موضع بعيد جدًا عن المدينة ولا يزال هذا الموضع إلى الآن معروف، ففيه صرح رسول الله - صلى الله عليه وسلم - وفيه إبل الصدقة، النبي - صلى الله عليه وسلم - أمر بها أن تكون في ذلك المكان؛ لأنه كثير المرعى على طول السنة بعد اليّمة على طريق مكة وحّمى - صلى الله عليه وسلم -، وذلك وادي النقيع بعد أن يخرج الحاج من المدينة إلى مكة إذا جاء قرية اليّمة، فبعدها بحوالي عشرين كيلو أو نحو ذلك يعني قرابة تسعين كيلو عن المدينة في النقيع وادي النقيع حمى النبي - صلى الله عليه وسلم -.

قد يسافر الراعي بالإبل مسافات طويلة، ماهو في حديث النفر الذين انطبقت عليهم الصخرة، قال: فنأى بي طلب الشجر؛ بُعد، فما رحت إليهما إلا وقد ناما وقد يمشي أربعين كيلو، ويمشي خمسين كيلو، ويمشي ستين كيلو، ويمشي مئات الكيلومترات، والبادية عندنا يعرفون هذا، يسوقها من الدواسر إلى أن يصل إلى الشمال كله لأجل الربيع، لأجل المرعى؛ لأن هذا يخفف عليه المئونة وما فيها إلا تعب أيام ثم ترتاح في هذا الربيع، فسفر الإبل يعني منطقة بعيدة.

والمنطقة البعيدة لا يلزم منها السفر، إذ المقصود منها التيمم، ما وجد الماء، قد لا يكون عنده ماء وهو في محل قريب إلى القرية لكن ما يقدر يمشي إليها فهو يكفي أن يتيمم، فهذا يظهر أنهم كانوا مع الإبل؛ إبل النبي - صلى الله عليه وسلم - أرسلهم النبي - صلى الله عليه وسلم - في حاجة، لأنه قد جاء في طرق هذا الحديث أنه أرسلهم في حاجته.

فالشاهد أن عمر - رضي الله عنه - ما يذكر هذا الحديث تمامًا وأفتى بخلافه، وعمار يحفظه بتفاصيله تمامًا، وتمرغه فيه تمرغ الدابة؛ لأنه لا يعرف التيمم، وقدمه على النبي - صلى الله عليه وسلم - وإخباره إياه وإفتاء النبي - صلى الله عليه وسلم - له في صفة التيمم، كيف تكون، وتعليمه إياها، ولم ينكر عليه أنه تيمم وصلى، فقط إنما أنكر عليه الصفة.

فالشاهد مع هذا كله، عمر ما يحفظ؛ نسي، فالعالم قد ينسى الحديث فيبني على خلافه، والآخر يكون الحديث محفوظًا عنده فيقول به، فيحصل بسبب ذلك شيء من الخلاف بين العلماء، هذا لم يذكر الحديث، ولا يعلم الحديث ولا يدري عنه شيئًا، فيجتهد، فعمر - رضي الله تعالى عنه - هنا كان يفتي بأن من أجنب في السفر، ولا يجد الماء لا يصلي، والنبي - صلى الله عليه وسلم - يقول: «الصَّعِيدَ الطَّيِّبَ طَهُورُ الْمُسْلِمِ وَإِنْ لَمْ يَجِدِ الْمَاءَ عَشْرَ سِنِينَ فَإِذَا وَجَدَ الْمَاءَ فَلْيُمْسَهُ بِشَرَّتِهِ فَإِنَّ ذَلِكَ خَيْرٌ»

هذا لا يعرفه عمر - رضي الله عنه - لم يحفظه؛ نسيه، فأفتى بخلافه، هل هو متعمد؟ ما هو متعمد، ما عنده علم أصلاً، الناسي مُتَزَلَّ منزلة الجاهل الأصلي الذي لا شيء عنده، فكان يقول لا يصلي، عمار حدث بهذا.

ذاك لم يبلغه، وهذا نسيه، والذي عنده علم ذكره لكن لما نسي صار بمنزلة لم يبلغ تمامًا، اختلفا في الأصل، أن ذاك لم يبلغه أصلاً، وهذا عنده لكن نسيه، واتحدا في النتيجة، فإن من نسي ولا يذكر شيئاً عن هذا الحكم، فهو كمن لم يبلغ، رُفِعَ عن أمتي الخطأ والنسيان.

المتن:

وأبلغ من هذا أنه خطب الناس فقال: لا يزيد رجل على صداق أزواج النبي - صلى الله عليه وسلم - وبناته إلا رددته إلى ذلك فقالت له امرأة يا أمير المؤمنين لم تحرمنا شيئاً أعطانا الله إياه، ثم قرأت ﴿وَأَتَيْتُمُ إِحْدَهُنَّ قِنطَارًا﴾ [النساء: 20] فرجع عمر إلى قولها وقد كان حافظاً للآية ولكن نسيها.

التنريح:

هذا يدل على أن الإنسان قد يكون الدليل عنده وينساه، ويكون الدليل يعلمه العامة في القرآن وينساه، فهنا عمر قال - رضي الله تعالى عنه -: لا يزيد الرجل على صداق أزواج النبي - صلى الله عليه وسلم - وبناته إلا رددته إلى ذلك.

يعني ما في زيادة في المهور، إلا رددته إلى ذلك، فقالت له امرأة: يا أمير المؤمنين لم تحرمنا شيئاً أعطانا الله إياه، وقرأت عليه قول الله - جلّ وعلا -: ﴿وَأَتَيْتُمُ إِحْدَهُنَّ قِنطَارًا﴾ [النساء: 20] فالشاهد هذا يعرفه كل أحد، وعمر نسيه، فهذا يرد، أن الإنسان قد ينسى ما هو مشهور عند الناس ويحفظه من هو دونه، والقصة الأولى مع عمار كذلك.

المتن:

وكذلك ما روي أن علياً ذكر الزبير يوم الجمل شيئاً عهد به إليهما رسول الله - صلى الله عليه وسلم - فذكره، حتى انصرف عن القتال وهذا كثير في السلف والخلف.

السبب السادس، عدم معرفته بدلالة الحديث، تارة لكون اللفظ الذي في الحديث غريباً عنده، مثل

لفظ: ...

النسج:

هذا سبب آخر عدم معرفته بدلالة الحديث، اختلاف الفهوم، والناس متفاوتون فيه، والله - سبحانه وتعالى - يفتح عليهم في هذا الباب على حسب ما يكون منهم من الاجتهاد والنظر وكثرة المراجعة والتفتيش، والمذاكرة والسؤال، فهنا الفهوم تختلف، فتجد المتمكن فهمه غير فهم المتوسط، والمتوسط فهمه غير فهم المبتدئ، والمكثر فهمه غير فهم المقل، وهكذا.

المكثر تجد يعرف هذا الحديث، ويعرف في الباب أحاديث أخرى؛ فيها زيادة ألفاظ ويعرف أحاديث تُعارض، فكيف يجمع، وهذا لا يعرف إلا حديث أو حديثين، فتجد هذا يفتي بهذا وهذا يفتي بهذا، فيحصل اختلاف الفهوم بناء على ذلك.

المتن:

مثل لفظ: المزبنة والمحاقلة، والمخابرة والملازمة والمنابذة والغرر إلى غير ذلك من الكلمات الغريبة

التي قد يختلف العلماء في تفسيرها.

وكالحديث المرفوع: «لَا طَلَّاقَ وَلَا عَتَاقَ فِي إِغْلَاقٍ»، فإنهم قد فسروا (الإغلاق) بالإكراه، ومن

يخالفه لا يعرف هذا التفسير.

النسج:

هذا يقول الإكراه، وهذا يقول لا، الإغلاق ذهاب العقل، وهذا يقول الإغلاق الإكراه، فتجد هذا يستعمل الحديث في الإكراه؛ يقول لا يقع طلاقه -المُكْرَه- وذاك لا، يقول إنما يقع ما دام ذاكرًا وعارفًا يقع، لكن الإغلاق الذي في الحديث المراد به ذهاب العقل حتى لا يدري ما يقول فهذا الذي لا يقع.

فتجدهم اختلفوا في التفسير، فهذا يُفتي بهذا الحديث وهذا لا يُفتي بهذا الحديث؛ لأن هذا يفسر الحديث على أنه في الإكراه، وهذا يفسر الحديث على أنه في ذهاب العقل.

فالذي يفسر على أنه ذهاب العقل يوقع طلاق المكره، والذي يفسر على أنه في المطلق لا يوقع طلاق المكره، فاختلفوا في الفهم فاختلفوا حينئذٍ في النتيجة، هذا نزل الحديث على ذا، وهذا لم ينزله على هذا.

يقول هذا مُكْرَه عقله معه فيوقع طلاقه، ذاك يقول لا هذا عقله وإن كان معه إلا أن الأمر ليس بيده، مُهدد بالقتل مثلاً، فالله -جلّ وعلا- يعذره، والنبى -صلى الله عليه وسلم- يقول «**فِي إِغْلَاقٍ**» والإغلاق هو الإكراه. Miraath.net ميراث النبيا

لم يوقع طلاقه بناء على هذا، وذاك يقول: لا، طلاقه واقع؛ لأن الإغلاق عندنا إنما هو ذهاب العقل، هذا عقله معه، تجدهم اختلفوا في فهم النص؛ في تفسير النص؛ في دلالة النص.

فحينئذٍ هذا عمل به على نحو، وهذا لم يعمل به على نحو وجيه عنده، وهذا موجود كثيرًا.

المتن:

وتارةً لكون معناه في لغته وعرفه غير معناه في لغة النبي -صلى الله عليه وسلم- هو يحمله على ما يفهمه في لغته بناءً على أن الأصل بقاء اللغة، كما سمع بعضهم آثاراً في الرخصة في النبيذ فظنوه بعض أنواع المسكر؛ لأنه لغتهم وإنما هو ما يُنبذ لتحلية الماء قبل أن يشتد فإنه جاء مفسراً في أحاديث كثيرة صحيحة وسمعوا لفظ الخمر في الكتاب وسنته فاعتقدوه عصير العنب المشتد خاصةً بناءً على أنه كذلك في اللغة وإن كان قد جاء من الأحاديث أحاديث صحيحة تبين أن الخمر اسم لكل شراب مسكر.

الشيخ:

فلذلك ذهب أهل الكوفة إلى هذا بناءً على أن النبيذ عندهم هو ذلك فأخذوا به، مع أنه ليس كذلك، وإنما النبيذ هو ما يُنبذ لتحلية الماء ويُشرب قبل أن يشتد، كما كان يُنبذ للنبي -صلى الله عليه وسلم- تمرات في الليل في تَوْر ويشربها الصباح حينما يستيقظ -عليه الصلاة والسلام-، فهذه الأحاديث تُبين إيش؟ معنى النبيذ وكيفية النبيذ، وبعض أهل الكوفة غلطوا في هذا فظنوا الرخصة في النبيذ في نوع من أنواع المسكر يعني إذا اشتد.

فالشاهد، اشتد نكير السلف عليهم في هذا، والسبب في ذلك أنهم نزلوا الحديث في معناه على لغتهم وعرفهم في هذه اللغة، وإن كان عَرَفَهم ولغتهم في هذا على غير لغة النبي -صلى الله عليه وسلم-، فالذي حمله على لغته وفهمه وقع في خلاف ما أراد النبي -صلى الله عليه وسلم-، وما جاء في الأحاديث الصحاح والوجهة في هذا، العلة في هذا، المنزع في هذا، أنه بناءً على أن الأصل بقاء اللغة، فأخذ بأصل اللغة، والأخذ باللغة فقط مع إغفال الآثار كما قال أحمد -رحمه

الله تعالى - هذا فتح باب شر، فلا بد أن يُنظر إلى الآثار الواردة عن النبي - صلى الله عليه وسلم - في هذا، بل أحمد - رحمه الله - يقول: "إن تفسير القرآن باللغة بدون النظر في الآثار هذا باب البدع"؛ فتح باب للبدع،

فإن اللغة الحقيقة اللغوية بعد الحقيقة الشرعية فإن هذه اللغة التي نتفق عليها قد تكون لغة أهل الحجاز على خلافها، فمثلاً نحن الآن الكذب عندنا الكذب هو الكذب الذي يُجرَح باللسان، الكذب عند أهل الحجاز في ذلك الحين - الصدر الأول - يُطلق على الخطأ فلذلك لا يُستغرب من الصحابي أن يقول للصحابي الآخر كذبت يعني أخطأت، لهذا الذي لا يفهم يحمله على أن الصحابة كذابين، مثل ما قال التراي - عليه من الله ما يستحق - لأنه ما هو عربي، لو كان عربياً كان يعرف لغة العرب، قال الصحابة: كذابون، شنو فيها! - يعني إيش فيها؟!، كيف كذابين؟ قال: هذا فلان يقول لفلان كذبت، والنبي يقول: "كذب أبو السنابل"، مسكين! أنت ما تعرف إيش معنى كلمة كذبت عند أهل الحجاز، كذبت يعني أخطأت،

فأنت إذا اعتمدت على الحقيقة اللغوية ربما تضرب طريقاً غير الطريق الصحيح؛ لأن لغات العرب بينها تفاوت، وإن كان بعد ذلك استقر الأمر على هذا، ومن أراد أن يتلذذ بشيء من هذه التحف فليقرأ مقدمة (تاج العروس) فإنها جميلة جداً، ولغات العرب التي كانت، وكيف دُوِّنت فهذا جميل جداً، [يعني إن شاء الله جلسة على شاي، نصف ساعة تقرأ في هذه المقدمة يمكن ثلاثين صفحة أو نحوها جداً جميلة].

فالمقصود الآن هؤلاء نزلوا النبذ على لغتهم، وتركوا المعنى الأصلي في لغة النبي -صلى الله عليه وسلم- فبقوا على أصل اللغة، مع أنه قد جاءت أحاديث أخرى تُفسّر النبذ، لم تقع لهم، وبقوا على أصل اللغة، فوقعوا في هذه المخالفة، هل هم تعمّدوا وتقصّدوا؟ لا، لكن من جاء بعد، كما قلنا بالأمس يعني نحن ما نفتح الباب على مصراعيه، وهذا ذكره شيخ الإسلام كثيرًا -رحمة الله عليه-، المتقدّم الذي هو على هذا ولم يبلغه النص يكون مخطئًا، معذورًا، مأجورًا،

أما الذي جاء بعده، بعد ردود الناس عليه وظهور الحق ويبقى متعصّبًا له فهذا لا يكون مجتهدًا، ولا يكون معذورًا، بل مأزورًا، مع أن القول واحد لكن الأول له عذر صحيح، أما المتأخر فعذره غير صحيح، فإذا نظرت إلى هذا عرفت الفرق.

ولهذا يقول شيخ الإسلام -رحمه الله- في مجموع الفتاوى، يقول: **"وقد يكون العالم المتقدم معذورا مأجورا ومقلده غير معذور مأزورا"**، هذا صحيح؛ لأن المقلد قد اطلع على ردود العلماء على ذلك الذي أخطأ وهو لم يطلع، فأنت اطلعت فلا وجه لك في أن تبقى على الخطأ، فالأول معذور مأجور، وأنت لست بمعذور بل مأزور.

ميراث النبذ | Miraath.Net

المتن:

قال: فاعتقدوه عصير العنب النيئ المشتد.

النسخ:

يعني غير المطبوح النيئ، النيئ فاعتقدوه عصير العنب النيئ عندكم هكذا في نسختكم الثانية؟ نعم؛ لأن لهم كلاماً أهل الكوفة إذا غُلي، وطُبِّخ حتى ذهب ثلثه.

المتن:

وتارة: لكون اللفظ مشتركاً أو مجملاً أو متردداً بين حقيقة ومجاز، فيحمله على الأقرب عنده، وإن كان المراد هو الآخر، كما حملت جماعة من الصحابة في أول الأمر (الخيطة الأبيض والخيطة الأسود) على الحبل، وكما حمل آخرون قوله ﴿فَأَمْسَحُوا بِوُجُوهِكُمْ وَأَيْدِيكُمْ﴾ [النساء: ٤٣] على اليد إلى الإبط.

الشرح:

هذا وجه آخر في هذا الباب، وهو الاختلاف في دلالة الحديث، من ذلك أن يكون اللفظ الوارد في الحديث لفظاً مشتركاً، يعني بين معنيين؛ بين كذا وكذا، مثلاً: (الخيطة الأبيض والخيطة الأسود) فإن بعض الصحابة؛ هو عدي بن حاتم - رضي الله تعالى عنه - حمل الخيطة الأبيض والخيطة الأسود على الحبل، ﴿وَكُلُوا وَاشْرَبُوا حَتَّى يَتَبَيَّنَ لَكُمُ الْخَيْطُ الْأَبْيَضُ مِنَ الْخَيْطِ﴾ [البقرة: ١٨٧]

قال: عمدت إلى عقالين أحدهما أبيض، والآخر أسود، عقالي بغير أسود وأبيض، حطه تحت مخدته، وأخذ يأكل ويشرب، وينظر، تميَّز اللون الأبيض من الأسود؟، فلما تميز كفّ، هذا فهمه، ولكن المراد في الآية الخيطة الأبيض من الخيطة الأسود؛ بياض الصبح وسواد الليل، فينجلي سواد الليل، ويظهر بياض الصبح، فينكشف الستار، ويُرى ما وراء الستار بسبب البياض، فإنه كاشف لما خلفه، وأما الليل ساتر، فلما ارتفع الليل انكشف البياض.

يقول الشاعر:

أزورهم وسواو الليل يشفع لي ❁❁❁ وأنثني وبياض الصبح يُغري بي

فالبياض كاشف، والسواد ساتر، فهذا ظن أن الأسود والأبيض خيطين فَفَهِمَهُ كذلك، فضحك النبي -صلى الله عليه وسلم- وتبسم، وقال له مقالته المعروفة في الحديث: «**إِنَّ وَسَادَكَ لَعَرِيضٌ**»، ما شاء الله وسادك غطى الليل والنهار والمشرق، فداعبه النبي -صلى الله عليه وسلم- بهذا، هل عدي بن حاتم ما هو عربي؟ عربيٌّ قح، هذا الذي فهمه.

فالشاهد: النبي -صلى الله عليه وسلم- هل قال له صومك باطل؟ لا، وهذا فيه معشر الأحبة أعظم تعليل، هذا النبي -صلى الله عليه وسلم- مع أصحابه عَذَرَهُم بِنَاءً على فهمهم وصَوَّبَ لهم، فنحن إذا جاءنا إمام أو عالم فَهِمَ هذا الفهم؛ هذا مؤداه الذي فتح الله به عليه، وقال به، ألا يَسْعُنَا أن نقف منه مع علمنا بدينه وأمانته ما وقف النبي -صلى الله عليه وسلم- من صاحبه؟ لكن الجنون فنون -كما يقول ابن القيم-، الجنون فنون، ما ترى هذه العجائب إلا عند هؤلاء المجانين، أما العقلاء؛ العلماء، والعلماء فإنهم لا يَعْجَلُونَ، ويطلبون الأسباب في كل ما يأتيهم مستنكراً، فإذا وقفوا على السبب ارتفع عندهم وبطل العجب.

وهذا الكتاب ينبغي أن يكون حقيقة مدرسة يُدَكَّرُ به ويُتَذَكَّرُ فيه، ولا يغفل أن يُذَكَّرَ به طلبة العلم المتوسطين فما فوقهم، فلا يَسْتَغْنِي عنه طالب العلم المتوسط، ولا يستغني عنه العالم المنتهي، فإنه إذا رعاه ورعى أمثاله من الكتب التي تَفَرَّقَ ما في هذا الكتاب فيها، فإنه يُفْلِحَ

وَيَنْجَح بِإِذْنِ اللَّهِ - تبارك وتعالى -، وإذا هو غفل فيصيبه من النقص بقدر ما يغفل، وهذا الكتاب ترون الآن كم حشاه -شيخ الإسلام- من الآثار، والأخبار النبوية.

فهنا هذا الصحابي الجليل أفطر ولا ما أفطر بناء على كلامنا وفهمنا؟ أفطر، لكن النبي -صلى الله عليه وسلم- لم يقل له أفطرت، لم؟ لأنه بنى على فهمه، وفهم هذا، فوقع في خطأ، والنبي -صلى الله عليه وسلم- يقول: «رُفِعَ عَنْ أُمَّتِي الْخَطَأُ وَالنَّسْيَانُ»، فما وقع تعمداً لكن أخذ بمنزعه صحيح، وإن كان مخطئاً فيه، فالنبي -صلى الله عليه وسلم- لم يلّمه، ولم يفسد عمله، فالخطأ ينبغي أن ينظر إليه، ويُراعى جانبه في حق الأئمة، وهذا الحديث من أوضح الأدلة فيه، فيجب أن يُعذر من يستحق أن يُعذر.

وهكذا قول ﴿فَأَمْسَحُوا بِوُجُوهِكُمْ وَأَيْدِيكُمْ مِّنْهُ﴾ المائدة: ٦ ظن أن اليد كلها، هذا حصل لأبي هريرة، فكان يشرع في الغسل إلى الإبط، فحصل هذا، هذي ما هي كلها يد؟ كلها يد، لكن أريد باليد جزء مخصوص وهي من أطراف الأصابع إلى المرفقين، بيّنتها السنة، وهذا يدل على أن الحقيقة اللغوية لا بُد أن يُنظر معها إلى الحقيقة الشرعية، لا بُد أن يُنظر معها إلى الحقيقة الشرعية، نفس الكلام ﴿وَالسَّارِقُ وَالسَّارِقَةُ فَاقْطَعُوا أَيْدِيَهُمَا﴾ المائدة: ٣٨،

وهنا يقول: ﴿فَأَمْسَحُوا بِوُجُوهِكُمْ وَأَيْدِيكُمْ مِّنْهُ﴾ المائدة: ٦، هناك يد وهنا يد، هناك اليد موصولة إلى الكتف ما هي إلى المرفق ولا إلى الإبط، نهلكه حينئذٍ!، فهنا حقيقة، وهنا حقيقة، حقيقة شرعية بالقطع إلى المفصل إلى الرسغ، وحقيقة شرعية هنا إلى المرفقين، فنص الله عليه

بالآية الأخرى: ﴿وَأَيِّدِيكُمْ إِلَى الْمَرَافِقِ﴾ المائدة: ٦ ، وهذه كلها يطلق عليها يد، فلا بُد من النظر مع الحقيقة اللغوية إلى الحقائق الشرعية.

الحقيقة اللغوية في اللحية هي ما نبت على الخدود إلى ملتقى الذقن، هنا إيش هذا لا، طيب الحقيقة الشرعية هل ثبت أن النبي - صلى الله عليه وسلم - أخذ شيئاً من لحيته؟ لا، فالحقيقة الشرعية هنا مقدمة إذا اجتمعت الحقيقة الشرعية واللغوية فالحمد لله،

إذا اختلفت الحقيقة اللغوية عن الحقيقة الشرعية، عرفنا أن اللغة التي نزلت بها الشريعة هي لغة صاحب الشريعة المفسرة بفعله، فهذه كلها يُطلق عليها لحية فلا يؤخذ منها فلا بد من النظر في هذا وإلا إذا ذهبَ على قول من يقول بالأصل الاعتماد على الحقيقة اللغوية فأنت ستشرب الخمر كما شربه هؤلاء، وستفعل كل باب بناء على الحقيقة اللغوية مع مخالفتها للأخبار النبوية، وحينئذ يكون كلام الإمام أحمد - رحمه الله تعالى - في هذا الباب حينما يُغفل عن الآثار ويعتمد على اللغة العربية.

شيخ لعل المراد هنا التيمم يا شيخ وليس الوضوء؟

التيمم وضوء، التيمم وضوء، هو قائم مقام الوضوء؟ الوضوء يطلق عليه العلماء.

جاء إلى المرفقين، وجاء ضربتين.

والاستجمار نحن نسميه الاستجمار وهو الوضوء بل كان هو الوضوء عند العرب، بل كانوا يرون الوضوء بالماء هذا طبع النساء، حتى جاء الإسلام، أنا أعرف يا ولدي نعم، كل يطلق عليه وضوء فهذا استجمار، وهذا استنجاء ويطلقون على الاستجمار استنجاء، كانوا يرون الاستجمار بالأحجار هو الاستنجاء، وأما بالماء فهذا للنساء، المرأة ما تستجمر، الاستجمار يضرها بخلاف الرجل، فهذا وضوء الرجال، حتى جاءت الآية به، وإلا العرب ما كانت تعرف الماء قبل، ما يعرفون الاستنجاء إلا بالأحجار، هذا هو، هذه من الألفاظ أيضاً المشتركة.

المتن:

وتارةً لكون الدلالة من النص خفية فإن جهات دلالات الأقوال متسعة جداً، يتفاوت الناس في إدراكها، وفهم وجوه الكلام بحسب منح الحق - سبحانه - ومواهبه.

الشرح:

وسيأتي أيضاً مسائل أيضاً القياس، أن ما كل أصل يقاس عليه تماماً، قد يختلف، فالبديل يختلف عن المبدل منه. Miraath.Net | ميراث النبوة

المتن:

وتارةً لكون الدلالة من النص خفية فإن جهات دلالات الأقوال متسعة جداً.

الشرح:

نعم، الدلالات كثيرة ومتسعة والناس يتفاوتون في إدراكها.

المتن:

يتفاوت الناس في إدراكها، وفهم وجوه الكلام بحسب منح الحق - سبحانه - ومواهبه، ثم قد يعرفها الرجل من حيث العموم ويتفطن لكون هذا المعنى داخلاً في ذلك العام، ثم قد يتفطن له تارةً ثم ينساه بعد ذلك.

الشرح:

وقد لا يتفطن له بعضهم، وبعضهم قد يتفطن له، ويعلم أنّ هذا المعنى داخل فيه، ثم بعد ذلك يتفطن له ولا يتذكر أنّ هذا داخل فيه، ولهذا تجد شروح العلماء بناء على ذلك، مرة يذكر ومرة لا يذكر، فمرة يذكر القول ومرة تجد قوله الآخر فيه قصور عن بسطه الأول، فالأول جاء وهو يعني نشيط ومنشرح ومرتاح، ويُضاف إلى ذلك ربما يكون مراجعاً محضراً فينشط، والتارة الأخرى قد يكون دون ذلك فلا ينشط (...)، فتجد عنده مثلاً في الكلام الأول من الفوائد ما هو أكثر من الكلام الثاني، أو العكس، يكون في الأول دون، وفي الثاني أوسع، فيحصل هذا للناس، وهذا الباب ما يكاد ينضب لأحد، فالناس يتفاوتون فيه والدلالات مختلفة جداً وكثيرة جداً في هذا.

ولذلك قال - رحمه الله تعالى -، قال: يتفاوت الناس في إدراكها - يعني في الدلالات - وفهم وجوه الكلام بحسب منح الحق - سبحانه - ومواهبه، وهذا القول منتزَع من حديث علي، ما

جاء به ابن تيمية من [كيسه]؛ لأن بعض الناس قد سمعتُ يقول منهم هذا فتح باب من شيخ الإسلام، لا ليس صحيح كلام شيخ الإسلام دقيق جداً، يقول: **"الكلام بفهم وجوه الكلام بحسب منح الحق - سبحانه - ومواهبه، حديث علي مع أبي جحيفة هل خصكم رسول الله - صلى الله عليه وسلم - بشيء؟ فقال - رضي الله عنه - : ما خصنا رسول الله - صلى الله عليه وسلم - (يعني آل البيت) إلا فهماً أتاه الله عبداً مسلماً في كتابه أوفيماً هذه الصحيفة"**.

فالله - جل وعلا - يختص برحمته من يشاء ويفتح على بعض عباده بما لم يفتح به على البعض، اسمع قول - جل وعلا - : ﴿فَفَهَّمْنَهَا سُلَيْمَنَ ۖ وَكُلًّا ءَايِنَّا حُكْمًا وَعِلْمًا ۖ﴾ [الأنبياء: 79]

فالعلم والنبوة جاءت للجميع، والحكم جاء للجميع، لكن الفهم في هذه المسألة من الله به على سليمان، فقد يكون هذا وهذا علماء، كلهم عالم، لكن عند هذا من الفهم في هذه المسألة ما لا يوجد عند غيره.

أبو بكر - رضي الله عنه - عنده من العلم ما لا يوجد عند غيره، ﴿إِذَا جَاءَ نَصْرُ اللَّهِ وَالْفَتْحُ ۖ وَرَأَيْتَ النَّاسَ﴾ [النصر: 1-2]

فرح الصحابة بالإتمام، أبو بكر بكى - رضي الله عنه - ؛ لأنها نعي لرسول الله - صلى الله عليه وسلم -، فالله يفتح - سبحانه وتعالى - ويمنح من شاء من عباده من الفهم الرجح الواسع الدقيق ما لا يكون لغيره، فهذا من مواهب الله - جل وعلا - لعباده، والله يختص برحمته من يشاء والله - سبحانه وتعالى - ذو الفضل العظيم.

﴿إِذَا جَاءَ نَصْرُ اللَّهِ وَالْفَتْحُ ۖ وَرَأَيْتَ النَّاسَ﴾ [النصر: 1-2]

فرحوا بإتمام الدين وبهذا النصر، أبو بكر بكى قال هذه تنعى -صلى الله عليه وسلم-
﴿فَسَبِّحْ بِحَمْدِ رَبِّكَ وَاسْتَغْفِرْهُ إِنَّهُ كَانَ تَوَّابًا﴾ [النصر: 3] أتم الله لك الدين فمعناه قُرب الأجل،
ففهم أبو بكر.

فالناس يتفاوتون، الفهم في الظاهر للمنطوق، هذه يشترك فيها أكثر الناس ولا تغيب إلا
عمن قلَّ علمه جدًا أو ضعف فهمه، أما الفهم الحقيقي الدقيق فهو في الخفيات والمكتسبات
والمشتبهات.

﴿وَمَا مُحَمَّدٌ إِلَّا رَسُولٌ قَدْ خَلَتْ مِنْ قَبْلِهِ الرُّسُلُ﴾ [آل عمران: 144]

عمر - رضي الله عنه - بين يقول: كأني ما سمعتها إلا الساعة، هي موجودة بس عزفت عنه،
لكن هذا شيء لا يفهمه إلا من فتح الله عليه بزيادة من الفتح.

المتن:

Miraath.Net | ميراث النبوة

وهذا باب واسع جدًا لا يحيط به إلا الله، وقد يغلط الرجل فيفهم من الكلام ما لا تحتمله اللغة
العربية التي بعث الرسول -صلى الله عليه وسلم- بها.

التنريح:

هذه الخلاصة، وهذا باب واسع جدًا، وهذا خلاصة لما تقدم في الدلالات، لا يحيط به إلا الله.

المتن:

وقد يغلط الرجلُ فيفهم من الكلام ما لا تحتملهُ اللغة العربية التي بعثَ الرسول - صلى الله عليه

وسلم - بها.

الشرح:

اللهم صلِّ وسلم وبارك على عبدك ورسولك محمد، وهذا حق فإن الإنسان إذا أخطأ في اللغة وجاء بما لا تحتمله اللغة التي بعث بها النبي - صلى الله عليه وسلم - فإنه حينئذٍ قد خالف اللغة، وخالف الشرع، خالف الحقيقة اللغوية وخالف الحقيقة الشرعية.

نقف على هذا والله أعلم، وصلى الله وسلم وبارك على عبده ورسوله نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين.

وللاستماع إلى الدروس المباشرة والمسجلة والمزيد من الصوتيات يُرجى زيارة موقع ميراث الأنبياء على الرابط

www.miraath.net

Miraath.Net ميراث الأنبياء



ميراث الأنبياء

وجزاكم الله خيراً.